الأمم المتحدة | الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/34/14
AU/STC/FMEPI/EXP/14(I)

Distr.: General
20 March 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الرابع والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الأول

الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي* ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٢٥ – ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٥

التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً

أولاً – لمحة عامة

١- سيُعقد استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في تركيا عام ٢٠١٦. وستسبق الاستعراض في عام ٢٠١٥ سلسلة من الأحداث الفاصلة التي ستكون لها انعكاسات كبيرة على جميع البلدان الأقل نموا. وتشمل تلك الأحداث مؤتمر تمويل التنمية الذي سيُعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه؛ وإقرار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر. وتُبدى أقل البلدان نموا اهتماما كبيرا بما سيتمخض عنه المؤتمر من نتائج نظرا لأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لعناصر تمويل التنمية في هذه الفئة من البلدان إلى جانب الشكوك التي تكتنف تمويل التنمية جراء الأزمة العالمية. وبالمثل، ستكتسي نواتج مؤتمر تغير المناخ أهمية خاصة لدى اقل البلدان نموا بالنظر إلى ضعفها إزاء تغير المناخ والآثار المالية المترتبة عن التكيف معه. وعلاوة على ذلك، فإنه بقدر ما تعمل الأهداف الإنمائية للألفية على تعزيز الدعم والالتزام العالميين بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا فإنها ستكون فعالة في مساعدة هذه البلدان على تحقيق تطلعاتها بأن تُرفع من قائمة هذه الفئة. وفي نهاية المطاف، سيكون للنتائج الجماعية التي تتحقق من هذه الأحداث تأثير على احتمالات الرفع من قائمة اقل البلدان نمواً بشكل عام.

* تحل اللجنة الفنية المتخصصة محل مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين ومؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل. وتجمع اللجنة بين وزراء المالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي.

الشكل ١
الناتج المحلي الإجمالي واتجاهات الدخل القومي الإجمالي في أقل البلدان الأفريقية نمواً

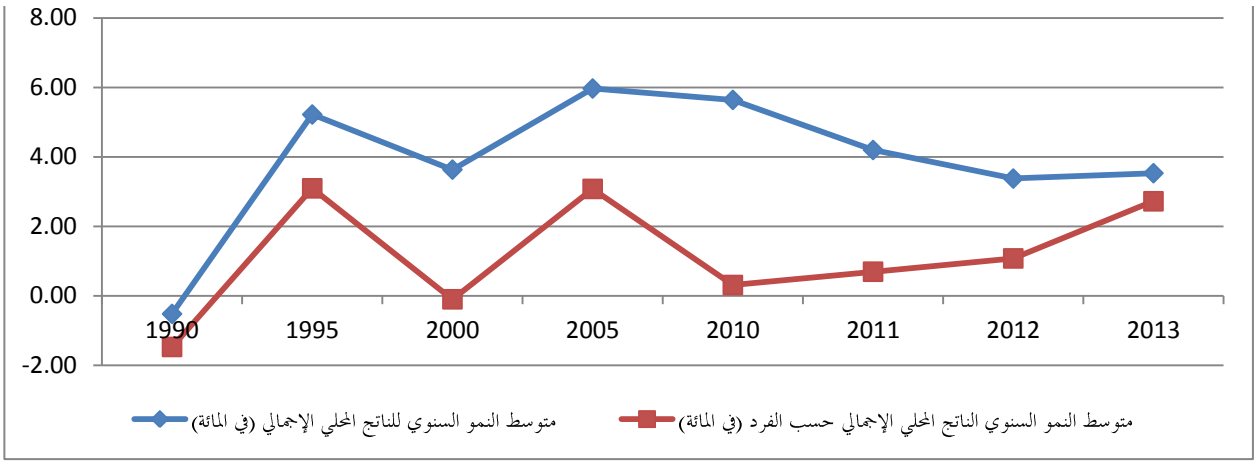

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس تقرير البنك الدولي ٢٠١٤ (World Bank, 2014).

٢ - وبوجه عام، تباطأت وتيرة النمو في اقل البلدان نموا حيث انخفض عدد البلدان التي سجلت معدلات نمو بلغت ٧ في المائة أو أكثر من ١٤ بلدا في عام ٢٠١٢ إلى ١١ بلد في عام ٢٠١٣. ولا يختلف ذلك الاتجاه بالنسبة إلى البلدان الأفريقية الأقل نموا التي انخفضت معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٣,٣٧ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٣,٥٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وارتفعت معدلات نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي في البلدان الأفريقية الأقل نموا منذ عام ٢٠١٠، مما يعكس زيادة في صافي التحويلات الموجهة إلى تلك البلدان. وقد ظلت القدرات الإنتاجية، مقيسة بنصيب الفرد العامل من مُخرَج الناتج المحلي الإجمالي، في ارتفاع منذ عام ٢٠٠٥ رغم الانخفاض الذي شهدته في عام ٢٠١١. وللاستفادة من القدرات الإنتاجية سوف يتعين القيام باستثمارات تكميلية في الهياكل الأساسية والصحة والتعليم. وعلى الرغم من أن هناك سلسلة من مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية التي بدأت في أفريقيا، تشير آخر البيانات إلى أن الهياكل الأساسية للطرق، بعد أن شهدت ارتفاعا حادا في عام ٢٠٠٧، أخذت تتدهور منذ ذلك الحين، بينما بقيت الهياكل الأساسية للسكك الحديدية في حالة ركود.

٣ - وفي الجانب الإيجابي من الصورة، حدثت تحسينات في مؤشرات قطاع الصحة، لا سيما فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال والأمهات وسوء التغذية. غير أن وباء إيبولا في سيراليون وليبيريا وغينيا كشف عن ضعف النظم الصحية في البلدان الأفريقية الأقل نموا في وجه الصدمات.

٤ - وفيما يتعلق بالتعليم، تحسن صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين فيه، لكن نوعية هذا التعليم ظلت منخفضة؛ ومن المرجح أن يتسرب من المدرسة تلميذ واحد من كل تلميذين في البلدان الأفريقية الأقل نموا. وقد تحسنت سبل الحصول على شبكات الهواتف المحمولة أيضا رغم أن سبل الحصول على الإنترنت لا تزال محدودة. وسيتطلب الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن تعزيز قدرات مقاومة الصدمات والقدرة التنافسية على الصعيد العالمي. غير أن البلدان الأفريقية الأقل نموا لا تمثل سوى أقل من ١ في المائة من التجارة العالمية كما أن اقتصاداتها تعتمد على عدد قليل من السلع الأولية، الأمر الذي يجعلها معرضة للصدمات ومعتمدة اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن ضعف الانتعاش الاقتصادي العالمي أضعف احتمالات زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل المنظور. وبالفعل، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢ من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بمستوى عام ٢٠١١، و من المتوقع أن تكون المساعدة القابلة للبرمجة القطرية قد انخفضت بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٤ نظرا لمحدودية فرص الحصول على المنح التي تعد مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية في اقل البلدان نموا. و لم ترقَ المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأفريقية الأقل نموا إلى درجة تتناسب مع تمثيلها في مجمل فئة اقل البلدان نموا. فعلى مدى الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣، كان متوسط نمو المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية الأقل نموا أقل من المتوسط العام لجميع البلدان الأقل نموا رغم أن أفريقيا هي موطن غالبية هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، تتسم القدرة على حشد الموارد المحلية بالضعف مثلما يتضح من انخفاض نسب الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ في المتوسط أقل من ٢٠ في المائة في البلدان الأفريقية الأقل نموا.

ثانياً – التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

١ – الطاقة الإنتاجية

٥ – لا تزال البلدان الأفريقية الأقل نموا تواجه عجزا في الهياكل الأساسية وفي القوى العاملة غير الماهرة، الأمر الذي يعرقل ما تبذله هذه البلدان وشركاؤها الإنمائيون من جهود لتعزيز التنمية المستدامة.

(أ) شبكات الطرق والسكك الحديدية

٦ – نظرا لما ينطوي عليه النقل من مساهمات إيجابية في النمو والتنمية، قطعت اقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون التزاما في برنامج عمل اسطنبول بالعمل على إحداث زيادة كبيرة في رقعة التغطية بالسكك الحديدية والطرق المعبدة والشبكات البحرية والجوية معا بحلول عام ٢٠٢٠. ويُظهر الشكل ١ اتجاها نحو الانخفاض في شبكات الطرق المتاحة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، وهو اتجاه يتناقض مع التطور الإيجابي الملاحَظ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وتشمل المشروعات الكبرى الرامية إلى تحسين شبكة الطرق استكمال الحلقات المفقودة من الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا، وهو ما يستلزم القيام بمشاريع مختلفة في مجال شق الطرق وإعادة تأهيلها وتوسيعها. ونظرا لأن العديد من ممرات النقل في القارة صُممت على شكل نصف دائري، فمن المفروض أن تتقلص الحلقات المفقودة في النقل البري عندما تتبدى معالم الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا. وقد بذلت منطقة شمال أفريقيا بالفعل جهودا حقيقية في هذا الصدد حيث لا تزيد نسبة الطرق غير المعبدة فيها عن ١ في المائة فقط من شبكة الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا. أما المناطق الأخرى، لاسيما منطقة شرق أفريقيا التي بلغت حصتها من الحلقات المفقودة من الطريق ١٧ في المائة ومنطقة وسط أفريقيا التي بلغت حصتها ٦٥ في المائة فهُما في حاجة إلى مضاعفة الجهود (ECA and others., 2013). وقد أدركت العديد من البلدان الأفريقية الأقل نموا، على غرار إثيوبيا وأنغولا وأوغندا ورواندا، هذه التحديات فقامت بإطلاق مبادرات محلية لتوسيع شبكات الطرق وتحديثها (2014 UN-OHRLLS).

٧ – ومن ناحية أخرى، شهد بناء السكك الحديدية ركودا خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢ (الشكل ٢) بسبب محدودية الاستثمارات في هذا القطاع. ومع ذلك، فقد اُتخذت مبادرات كبيرة لتحسين وصلات السكك الحديدية داخل اقل البلدان نموا ومع الدول المجاورة لها. وتستند معظم هذه المبادرات إلى إطار اتحاد السكك الحديدية الإفريقية الذي يشجع على مد خطوط سكك حديدية تلتزم بالتباعد المعياري بين القضبان القياسية (ECA and others, 2013). وفي إطار نهج الممر المعتمد تشمل الشبكات المخطط لها بالنسبة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وصلة للسكك الحديدية بين جيبوتي وإثيوبيا وجنوب السودان والسودان؛ ومشروعاً لخط سكة حديدية يربط بين كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا، ويكون موصولا بممر إثيوبيا وجيبوتي؛ وخط السكة الحديدية لحوض كاجيرا الذي يربط بين تنزانيا ورواندا وبوروندي. ويتمثل المشروع الإقليمي الرئيسي للسكك الحديدية في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تمديد خط السكة الحديدية ليكيتي –فرانسفيل بين غابون والكونغو. ويبلغ طول شبكة السكك الحديدية في المغرب العربي، التي تخدم المدن الرئيسية والموانئ في المنطقة، ٨,٣٨٣ كم، منها ٥,٥٨٧ كم تلتزم بالتباعد المعياري بين القضبان القياسية. غير أن تدني مستوى النقل بالسكك الحديدية في ليبيا وموريتانيا أدى إلى استحالة ربط جميع بلدان المغرب العربي فيما بينها.

الشكل ٢
الطرق وخطوط السكك الحديدية في البلدان الأفريقية الأقل نموا (كلم)

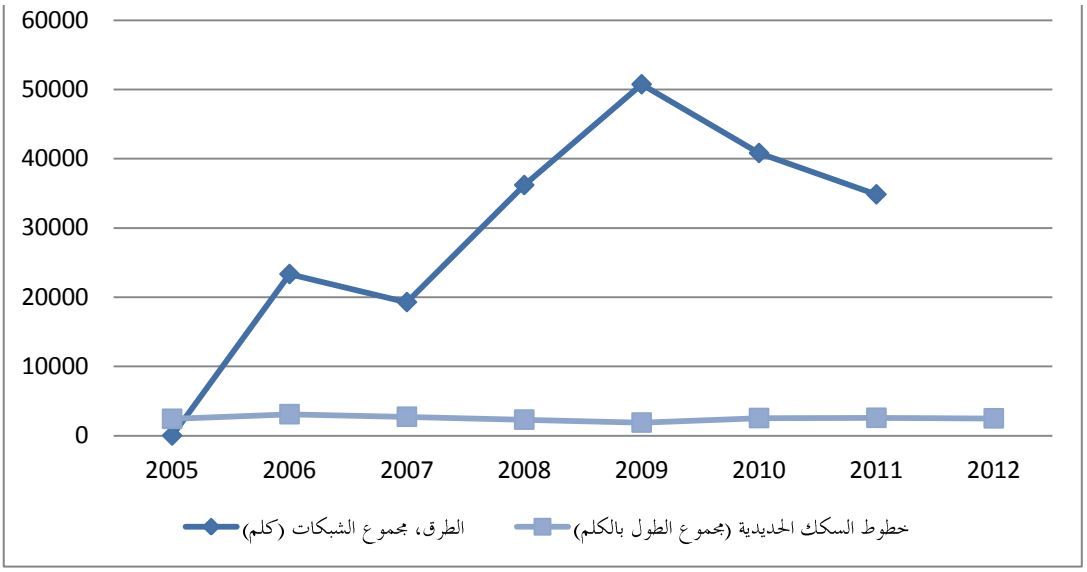

المصدر: World Bank, 2014.

(ب) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

٨ - يعد ارتفاع إنتاجية العمل أمرا حيويا لتعزيز القدرة التنافسية لدى اقل البلدان نمواً في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويشكل الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل وسيلة لتقييم إنتاجية العمل. وبعد زيادة قدرها حوالي ١٥,٢٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، انخفضت إنتاجية العمل بشكل حاد في عام ٢٠١١ لتنتعش من جديد في عام ٢٠١٢ (الشكل ٣).

الشكل ٣
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد العامل في البلدان الأفريقية الأقل نموا

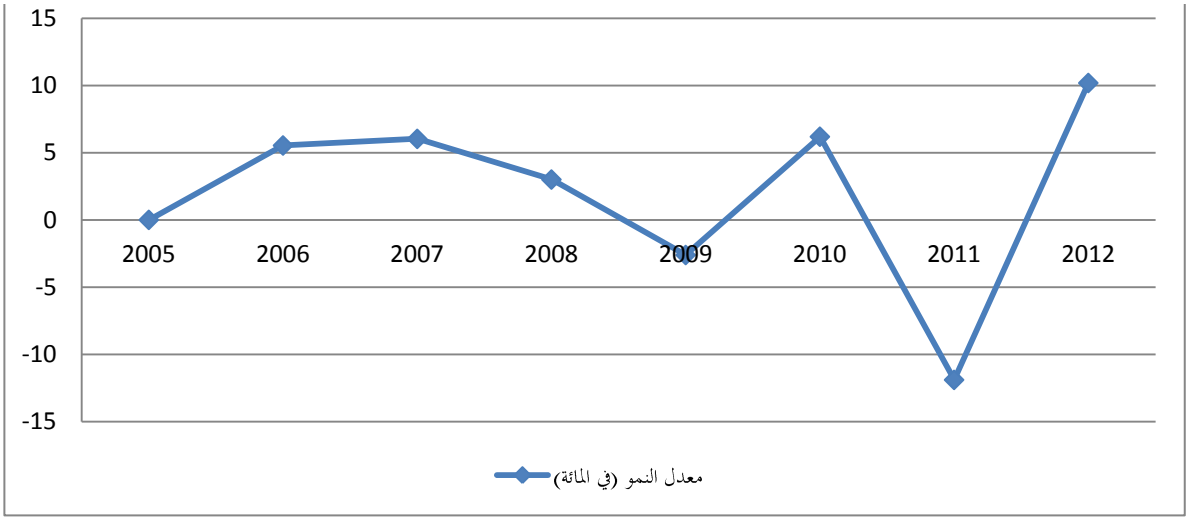

المصدر: World Bank, 2014.

(ج) نسبة العمالة إلى السكان

٩ - لم تشهد نسبة العمالة إلى السكان في البلدان الأفريقية الأقل نموا سوى زيادة معتدلة، الأمر الذي يعكس محدودية فرص العمل التي يتيحها النمو في تلك البلدان. وتجمدت نسبة العمالة إلى السكان عند حوالي ٧١ في المائة منذ عام ٢٠١٠ في أعقاب زيادة متواضعة بلغت نقطتين مئويتين بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ (الشكل ٤). ويضطلع تعزيز قدرات القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي بدور مهم في زيادة نسبة العمالة إلى السكان.

الشكل ٤
نسبة العمالة إلى السكان في البلدان الأفريقية الأقل نموا

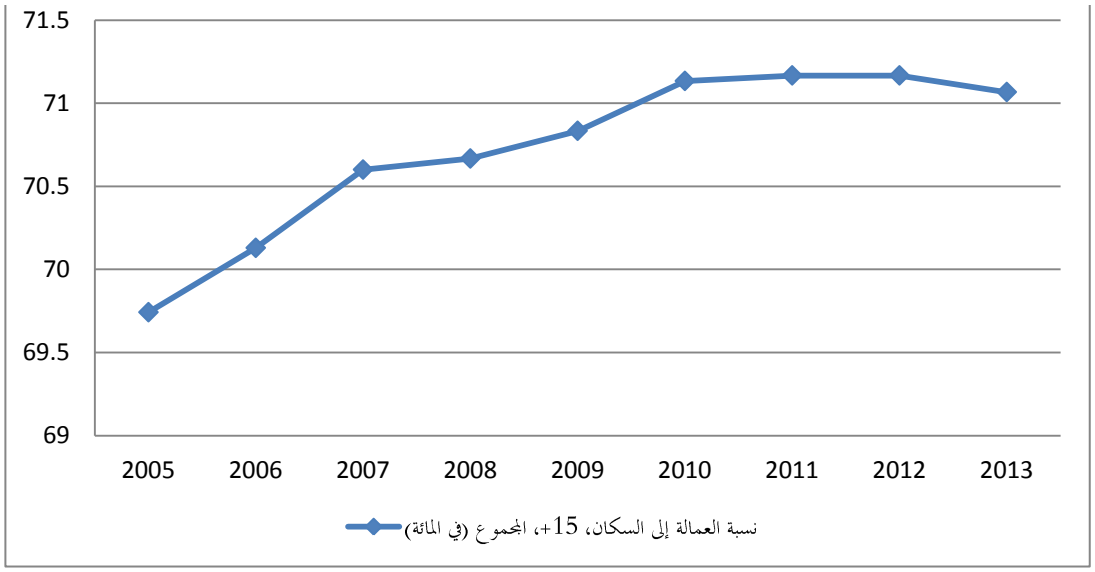

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٤.

(د) الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٠ - استمرت فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحسن خلال عام ٢٠١١، حيث زادت معدلات الاشتراك في كل من الهاتف المحمول والإنترنت عبر الهاتف المحمول، وبسرعات متفاوتة. وقد حدث النمو الأكثر إثارة للإعجاب في مجال الهاتف المحمول. فالتقديرات تشير إلى أن ٥ من بين كل ١٠ أشخاص في اقل البلدان نموا كان لديهم اشتراك في الهاتف المحمول في عام ٢٠١٢، مقابل ٤ من بين كل ١٠ أشخاص في عام ٢٠١١. غير أن عدد المشتركين في الهاتف المحمول في إريتريا والصومال كان أقل من ٢٠ لكل ١٠٠ نسمة (ECA and others, 2014).

١١ - ولا يزال متوسط معدلات انتشار الإنترنت منخفضا نسبيا في أفريقيا، حيث يوجد ١٤ مستخدِما لكل ١٠٠ نسمة مثلما كان عليه الحال في عام ٢٠١٢. وفي معظم البلدان الأفريقية الأقل نموا، بما في ذلك إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وغينيا وسيراليون والصومال والنيجر، بلغ المعدل أقل من مستخدِمَيْن اثنين للإنترنت لكل ١٠٠ نسمة. إلا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون أبلتا بلاءً حسنا حيث نما فيهما معدل استخدام الإنترنت لكل ١٠٠ شخص بنسبة أكثر من ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وشهدت إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وملاوي أيضا نموا بنسبة ٣٠ في المائة في استخدام الانترنت. وينبغي للبلدان الأفريقية الأقل نموا العمل على تحقيق زيادة كبيرة في سبل الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل تعميم الحصول على خدمات الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٢ – الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

١٢ – البيانات المتاحة عن الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأفريقية الأقل نموا شحيحة. ففيما يتعلق بانتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، لا تتوفر بيانات للفترة ٢٠١٠–٢٠١٢ ألا في ١٥ بلدا فقط من البلدان الأفريقية الأقل نموا، في حين تتوفر البيانات للفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٩ في ١٢ بلدا. وعلى الجانب الإيجابي من الصورة، تكشف بيانات جميع البلدان الخمسة عشر المتعلقة بالفترة ٢٠١٠–٢٠١٢ عن انخفاض في انتشار سوء التغذية، مقارنة بالسنة السابقة المتاحة. ومع ذلك، فإن ما يثير القلق في هذا الصدد هو المنحى العام للإنفاق الحكومي على الزراعة. فعند النظر إلى ١٣ بلدا من البلدان الأفريقية الأقل نمو التي تتوفر بشأنها بيانات عن الفترة ٢٠٠١–٢٠١٣، نجد أن هناك اتجاه واضح نحو الانخفاض من إجمالي الإنفاق الحكومي من متوسط ٤,٦ في المائة خلال عام ٢٠٠١، إلى ٢,٩ في المائة خلال عام ٢٠١١، بالنظر إلى بيانات مأخوذة من ثمانية بلدان (FAO 2015). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك تباينا كبيرا بين هذه البلدان. فزامبيا على سبيل المثال تعد من بين البلدان العشرة الأوائل على الصعيد العالمي في مجال الإنفاق الحكومي على الزراعة (FAO 2014). ويبدو كذلك أن لهذه السياسة آثارا إيجابية كبيرة، حيث ارتفع مؤشر إنتاج الغذاء في زامبيا من ٩٨ في عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٦ عام ٢٠١٢. أما أرقام مجموعة البلدان الأفريقية الأقل نموا في هذا الصدد فكانت ١٠٠ في عام ٢٠٠٥ و١٣١ في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، فقد بلغ متوسط استهلاك الأسمدة في زامبيا للهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة ٣٠,٥ كيلوغرام (٢٠٠٥–٢٠١٢)، أي حوالي أربعة أضعاف المتوسط في البلدان الأفريقية الأقل نموا الذي يبلغ ٨,٥ كيلوغرام خلال الفترة نفسها. وملاوي وحدها هي التي لديها رقم أعلى (٣٤,٩ كيلوغرام).

٣ – التجارة

١٣ – قُدِّر نصيب اقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من السلع والخدمات بـــ ١,١ في المائة في عام ٢٠١١، وهو مستوىً يقل عن نسبة ٢ في المائة المستهدفة المراد تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ (UN-OHRLLS, 2014). ومثلت البلدان الأفريقية الأقل نموا نسبة ٠,٧٩ في المائة من التجارة العالمية في صادرات البضائع والخدمات في عام ٢٠١٢ بينما ساهمت اقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٠,٣ في المائة من المجموع. وشكلت السلع الأولية حصة كبيرة من صادرات البلدان الأفريقية الأقل نموا (٩٣,٩ في المائة) مقارنة بنسبة ٤٠,٤ في المائة لدى اقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذا يؤكد محدودية التحول لاقتصادات البلدان الأفريقية الأقل نموا وضعفها الشديد أمام الصدمات الاقتصادية. ولم تحقق سوى ستة من البلدان الأفريقية الأقل نموا فائضا تجاريا في عام ٢٠١٣، كان من بينها البلدانَ المصدرة للوقود (أنغولا وتشاد وغينيا الاستوائية) وتلك المصدرة للمعادن غير النفطية (جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا) (UNCTAD, 2014).

١٤ – وكان للنظم التفضيلية غير القائمة على المعاملة بالمثل دور هام في تعزيز الصادرات من أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة بوجه خاص التي تتيح كثير منها اليوم النفاذ بنسبة تبلغ أو تناهز ١٠٠ في المائة إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم والحصص المفروضة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان المتقدمة ما فتئت تعامل اقل البلدان نموا معاملة تفضيلية في إطار مختلف القنوات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ويعد قانون النمو والفرص في أفريقيا مثالا على المبادرات التي اتخذتها الدول المتقدمة لتعزيز الواردات من اقل البلدان نموا. ومع ذلك، مقارنة ببلدان أخرى أقل نموا، ظلت صادرات البلدان الأفريقية الأقل نموا المعفاة من الرسوم الجمركية لدى البلدان المتقدمة منخفضة نسبيا، حيث لم تتغير إلا بأقل من ١ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ (United Nations Statistics Division, 2014). وقد جرى تحديد الالتزام بإتاحة الوصول إلى الأسواق الحرة المعفاة من الرسوم الجمركية لصادرات اقل البلدان نموا خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، إندونيسيا في عام ٢٠١٣ (UN-OHRLLS, 2014). وتم الاتفاق في ذلك المؤتمر على تفعيل إعفاء الخمس عشرة سنة فيما يخص المعاملات التفضيلية على الخدمات وموردي الخدمات للبلدان الأقل نموا، كما جرى الاتفاق على أن يسترشد برنامج العمل الجديد للمعونة من أجل التجارة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بيد أنه لا يزال يتعين على البلدان الأفريقية الأقل نموا معالجة القيود المفروضة على جانب العرض وعجز الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة لتكون في وضع يمكّنها من الاستفادة الكاملة من هذه النظم التفضيلية.

٤ – السلع الأساسية

١٥ – يشكل التنويع الاقتصادي أداة رئيسية لتعزيز خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية في اقل البلدان نموا. ولكن ما يؤسف له هو أن وتيرة التنويع لا تزال بطيئة في أفريقيا. ومع ذلك، فمن أصل ٢٩ بلدا تتوفر بشأنها بيانات، شهد ١٩ بلدا انخفاضا في نسب تركيزها، مما ساهم في انخفاض متوسط مؤشر تركيز الصادرات من ٠,٥ في ٢٠٠٥ إلى ٠,٤٦ في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن لدى دول مثل أنغولا (٠,٩٥) وتشاد (٠,٨٧) وغينيا الاستوائية (٠,٧٩) نسب تركيز عالية جدا.

١٦ – وكانت الاقتصادات القائمة على الموارد عموما الأسوأ من حيث الأداء في مؤشر التركيز. فعلى سبيل المثال، أظهر مقياس آخرُ لتركيز الصادرات على أساس عدد المنتجات التي تشكل أكثر من ٧٥ في المائة من الصادرات أن أنغولا، ذات الاقتصاد القائم على الموارد، لم يكن لها سوى منتَج واحد فقط (النفط)، في حين كان لجمهورية تترانيا المتحدة ٣١ منتَجا في عام ٢٠٠٩ (African Development Bank (AfDB) and others, 2011). وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز التنويع الاقتصادي في أفريقيا. وفي ضوء ما تقدم، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مضاعفة التركيز على القضايا ذات الصلة بالتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والتصنيع القائم على السلع. وبناء على ذلك، تم تشجيع الدول الأفريقية الأعضاء على تصميم وتنفيذ خطط تنمية مبتكَرة لبلوغ هذه الأهداف.

٥ – التنمية البشرية والاجتماعية

(أ) التعليم والتدريب

١٧ – الحصول على التعليم والتدريب أمر مهم لتنمية المهارات وتعزيز القدرات الإنتاجية. وتوفر البيانات المتاحة بشأن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه مؤشرا على مستوى الحصول على التعليم الأساسي. ومن بين ٣٤ بلدا من البلدان الأفريقية الأقل نموا، لم يقم سوى ٢٠ بلداً بالإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة بعام ٢٠١٠ وما بعده. وقد بلغ متوسط الالتحاق بالمدارس في هذه البلدان ٧٩ في المائة (٢٠١٠–٢٠١٣)، ولكن هذا الرقم يتراوح بين ٩٠ في المائة (سان تومي وبرينسيبي، ٢٠١٠) و٤١ في المائة (ليبيريا،٢٠١١). وفي الواقع، هناك سبعة بلدان فقط أظهرت معدلات إتمام تفوق ٩٠ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٣ وهي: أوغندا وبنن وبوروندي ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وتوغو. فمعظم الأطفال غير قادرين حتى على التسجيل في المدرسة لمزاولة التعليم الأساسي في البلدان الأفريقية الأقل نموا.[١] وتنعكس هذه النتائج بطبيعة الحال في معدلات الإلمام بالكتابة والقراءة. حيث تكشف تقديرات معهد اليونسكو للإحصاءات أن معدل الإلمام بالكتابة والقراءة لدى الشباب (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٤ سنة) في ٣٠ بلدا أفريقيا من أقل البلدان نموا للعام الحالي (٢٠١٥) يبلغ في المتوسط ٧٠ في المائة، حيث يتراوح من ٩٨ في المائة في غينيا الاستوائية إلى ٢٧ في النيجر. والمعدل المتوسط المناظر لذلك في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ سنة فما فوق) تقارب نسبة ٦٠ في المائة، حيث تتراوح من ٩٥ في المائة (غينيا الاستوائية) إلى ١٩ في المائة (النيجر). وبطبيعة الحال، لا يُبرز أيٌّ من مؤشرات التعليم مسألة النوعية. ومن الصعب جدا، في ظل ندرة البيانات، التوصل إلى استنتاجات بشأن الاتجاهات في هذا الصدد.

[١] تستند التقديرات إلى ١٨ بلدا للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢.

الشكل ٥
مقارنة بين اقل البلدان نموا في مؤشرات التعليم

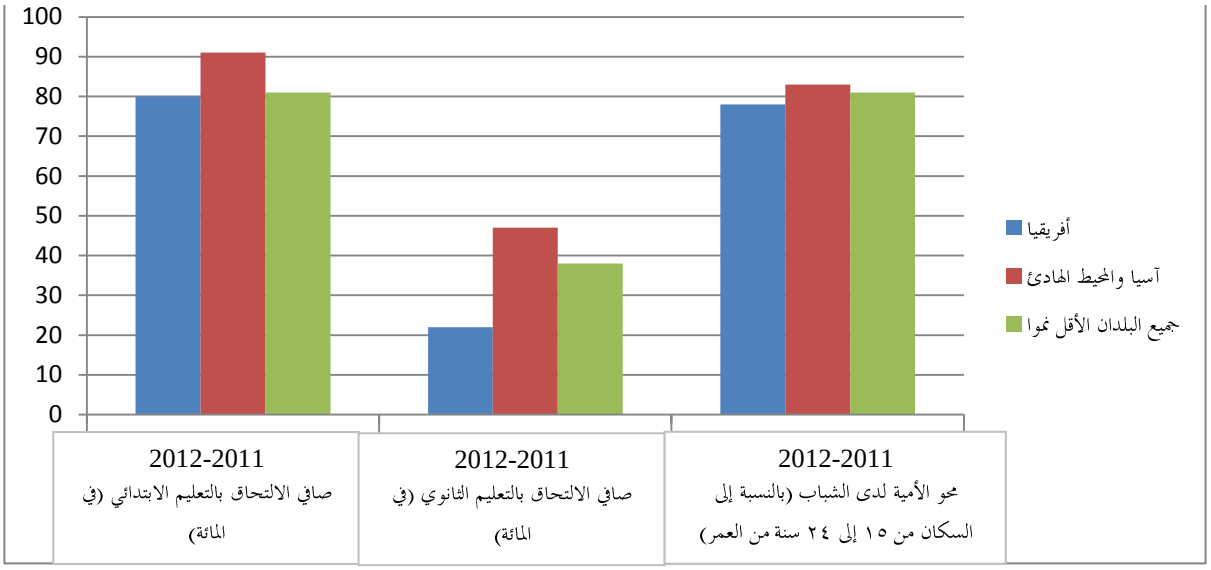

المصدر: World Bank, 2014.

(ب) تطوير قدرات الشباب

١٨ - يمكن لسكان أفريقيا من الشباب أن يتيحوا عائدا ديمغرافيا إذا تم تسخيرهم بشكل فعال من خلال الاستثمار في قدراتهم الإنتاجية. ويتمثل أحد المؤشرات المناسبة لقياس تنمية قدرات الشباب في مدى الحصول على التعليم الثانوي والعالي وكذلك التدريب المهني. فقد زاد إجمالي معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي بنسبة ٢٣ في المائة في ٢١ بلدا من البلدان الأفريقية الأقل نموا التي تتوفر بيانات بشأنها عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. أما في التعليم العالي، فالتطورات مشجعة أكثر. فمن بين ١٨ إلى ٢٣ بلدا من البلدان الأفريقية الأقل نموا التي تتوفر بشأنها بيانات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ارتفع معدل الالتحاق بنسبة ٥٢ في المائة. وهذه تطورات إيجابية يمكن تعزيزها من خلال الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم وزيادة معدلات الإتمام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من البلدان التي لا تتوفر بشأنها بيانات، كما أن هناك بلدانا تتسم بمعدلات مشاركة منخفضة للغاية في التعليم العالي. وكما ذُكر أعلاه، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في البلدان الأفريقية الأقل نموا لا يزال منخفضا جدا، ما يعكس تدنيا في نوعية التعليم. وبشكل عام فقد سجلت البلدان الأفريقية الأقل نموا نتائج أسوأ مقارنة بنظيراتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و بمتوسط مجمل اقل البلدان نموا في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وصافي الالتحاق بالتعليم الثانوي الأساسي (الشكل ٥).

(ج) السكان والصحة الأولية

١٩ - يعد مستوى توفر البيانات المتعلقة بالصحة أفضل بكثير. فالأرقام الصادرة عن الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة لمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة المتعلقة بأقل البلدان الأفريقية الاثنين والثلاثين نموا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣، تكشف عن انخفاض في وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٢٨ في المائة، حيث انخفض الرقم من ١٢٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٢ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة في عام ٢٠١٣. وسُجل هذا التحسن في جميع البلدان؛ فقد سجلت أنغولا وإريتريا أكبر انخفاض في المعدلات بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، حيث انخفض عدد حالات الوفاة فيهما من ٢٠٥ حالة إلى ١٦٧ حالة، بالنسبة لأنغولا ومن ٧٠ حالة إلى ٥٠ حالة بالنسبة لإريتريا. أما معدلات وفيات الرضع في عام ٢٠١٣، فقد تحسنت أيضا في البلدان الأفريقية الأقل نموا، إذ انخفض متوسط الوفيات لكل ١٠٠٠ ولادة بصورة منتظمة من ٨٠ حالة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٢ في عام ٢٠١٣، وهو تحسّن بنسبة ١٨ في المائة في المتوسط. وهناك أداء إيجابي مماثل يتجلى في معدلات وفيات الأمهات، حيث تراجع متوسط الوفيات لكل مائة ألف ولادة من ٦٧٦ حالة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٦ في عام ٢٠١٣. وتراجعت المعدلات العليا والدنيا أيضا من ١٦٠٠ إلى ١,١٠٠ (سيراليون) ومن ٢٦٠ إلى ٢١٠ (ساو تومي

وبرينسيبي) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣. ورغم أن هذا التحسن جدير بالثناء، إلا أن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة إذا نُظر إليها من منظور عالمي. وعلى الجانب الإيجابي، فإن القيام باستثمارات إضافية، مهما قل حجمها، في الرعاية الصحية الأساسية (انظر النفقات العامة في صحة أدناه) يؤدي إلى حصول تحسن كبير في مجال التنمية البشرية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى زيادة هذه الاستثمارات.

(د) المأوى والصرف الصحي

٢٠ - استمرت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة في التحسن على نحو مطّرد، رغم أن هذا التحسن شابه البطء في السنوات الأخيرة. فقد تحسّن المتوسط، مقيسا على أساس ٣٠ - ٣٢ بلدا من البلدان الأفريقية الأقل نموا، حسب السنة المرجعية، من ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وبالمثل، بالنظر إلى بيانات ٢٩ بلدا، تحسنت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية جيدة، وإن بشكل طفيف، من ٢٥ في المائة (سُجل أكبر معدل وهو ٦٢ في المائة في جيبوتي، وأدناها وهو ٨ في المائة في النيجر) في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٢ (تحققت أفضل قيمة وهي ٦٥ في المائة في رواندا، وأسوأها وهي ٩ في المائة في النيجر). وعموما، لا توفر سوى أربعة فقط من البلدان الأفريقية الأقل نموا مرافق صرف صحي محسنة إلى نصف مواطنيها أو أكثر.

(هـ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢١ - هناك بعض التغييرات الإيجابية الواضحة بين البلدان الأفريقية الأقل نموا فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في التعليم. وقد طرأت أكبر نسب التحسن في مرحلة التعليم العالي. ففي ١٥ إلى ١٨ بلدا، زادت معدلات التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الثانوية بنسبة ٨ في المائة من ٠,٧٨ إلى ٠,٨٥ (٢٠٠٥ و٢٠١٢). وفي مرحلة التعليم العالي، حدث تحسن بنسبة ١٤ في المائة حيث ارتفع المعدل من ٠,٥٤ إلى ٠,٦٢ خلال نفس الفترة استنادا إلى بيانات مستقاة من ١١ إلى ١٧ بلدا من البلدان الأفريقية الأقل نموا. بيد أن هناك تفاوت كبير بين البلدان. إذ نجد أن لدى تشاد أدنى معدل تكافؤ بين الجنسين بنسبة ٠,١٧، في حين تُظهر ليسوتو باستمرار معدلات تزيد عن ١ مما يعكس تمثيلا أعلى للإناث مقارنة بالذكور (١,٥١ في عام ٢٠١٢). وكان تمثيل المرأة في برلمانات البلدان الأفريقية الأقل نموا مثيرا للإعجاب، حيث ارتفع بنسبة ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٤. غير أن هذا الأداء يعود على الاتجاهات السائدة في عدد قليل من البلدان مثل رواندا. ففي عام ٢٠١٤، لم تكن هناك سوى ٧ بلدان من أصل ٣٤ من اقل البلدان نموا تشغُل فيها النساء ٣٠ في المائة أو أكثر من المقاعد في البرلمانات الوطنية، في حين أن تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية أقل من ١٠ في المائة في ثلاثة بلدان (بنن وغامبيا ومالي). وقد برزت رواندا بوصفها رائدة في هذا المؤشر حيث بلغت حصة النساء اللائي يشغلن مقاعد في البرلمان الوطني مستوى غير مسبوق، بنسبة ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٤. أما البلدان الأفريقية الأقل نموا الأخرى التي لا تقل فيها نسبة تمثيل المرأة عن ٣٠ في المائة فهي أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق والسنغال (٢٠١٤). وانطلاقا من الروح الرامية إلى تحسين تمكين المرأة، عقد القادة الأفريقيون مؤخرا الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي تحت شعار "تمكين المرأة والتنمية في أفريقيا"، قاموا بتسمية عام ٢٠١٥ عام "تمكين المرأة والتنمية سعيا لتحقيق خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣" (African Union, 2015).

(و) الحماية الاجتماعية

٢٢ - تعمل برامج الحماية الاجتماعية على التخفيف من وقع الصدمات الاقتصادية على الأسر المعيشية والحد من الفقر مع المساعدة، في الوقت ذاته على تضييق مستويات التفاوت. وفي السنوات الأخيرة، وضعت البلدان الأفريقية الأقل نموا عددا من شبكات الأمان الاجتماعية الرسمية التي ترمي إلى التخفيف من وقع الصدمات على الفئات الضعيفة. ويتمثل أحد مجالات الحماية الاجتماعية التي أخذت تكتسب زخما في جميع أنحاء العالم وبين البلدان الأفريقية الأقل نموا في برامج التغذية المدرسية. ووفقا لتقرير برنامج الأغذية العالمي فإن جميع البلدان الأفريقية الأقل نموا (باستثناء غينيا الاستوائية وإريتريا) لديها مثل هذه البرامج (التي توفرها الحكومات أو برنامج الأغذية العالمي أو غيرها). وقدمت هذه البرامج المساعدة إلى ما مجموعه ١٦,٥ مليون طفل، أي ما يعادل في المتوسط ٣٦ في المائة من جميع الأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي في البلدان الأفريقية الأقل نموا. بيد أن التفاوتات كانت كبيرة كذلك بين البلدان الأفريقية الأقل نموا، حيث تراوحت التغطية من ١٠٠ في المائة (بوركينا فاسو، ليسوتو، ليبيريا، وساو تومي وبرينسيبي) إلى ١ في المائة (أوغندا). وبالتالي فإن هناك فجوة كبيرة في التنفيذ،

تبلغ في المتوسط ٧٤ في المائة، أي يساوي ٨٤ مليون طفل على الأقل (بما أن إريتريا وأنغولا وجزر القمر وغينيا الاستوائية لم تقدم البيانات المتعلقة بالتغطية) (WFP, 2013). و غالبا ما تتخذ شبكات الأمان الاجتماعية شكل مشاريع تجريبية مجزأة وممولة إلى حد كبير من الجهات المانحة، وبالتالي غير قابلة للاستدامة. فبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا على سبيل المثال تقوم الجهات المانحة بتمويله بشكل كامل (UNOHRLLS, 2014). أما شبكات الأمان الاجتماعية في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا فقد أظهر التقييم أنها، على النقيض من ذلك، تتسم بقدر أكبر من المؤسسية والاستدامة (World Bank, 2014b).

٦ – أزمات متعددة وتحديات مستمرة

٢٣ – لا تزال البلدان الأفريقية أشد ما تكون ضعفا أمام الصدمات الاقتصادية وتغير المناخ. بل إن الجهود التي تبذلها أفريقيا، وبخاصة البلدان الأفريقية الأقل نمواً، للتخفيف من شدة التحديين معاً لا يزال طابعها الوهن. ففي عام ٢٠١٠، مثلاً، لم يكن معدل ما تغطيه الغابات من أراضي أفريقيا في اقل البلدان نموا يبلغ سوى ٢٧ في المائة بينما كانت نسبة المساحات البرية والبحرية المحمية أقل من ذلك حيث بلغت ١٢,٧٦ في المائة في ٢٠١٢. ومع ذلك، فعلى صعيد فرادى البلدان تجاوزت نسبة المساحات البرية والبحرية المحمية ٣٠ في المائة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. ويتوجب بذل المزيد من الجهود ليس للتخفيف من آثار تغير المناخ فحسب وإنما للتكيف معه أيضاً. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استحداث وتطوير نظم تكيُّف محلية لرصد الانبعاثات وتحسين طرائق التصدي للطوارئ ونُظم الإنذار المبكر، في جملة تدابير أخرى.

٢٤ – وبالمثل، وعلى الرغم من أن متوسط مؤشر تركيز الصادرات في صفوف البلدان الأفريقية الأقل نمواً قد تراجع من ٠,٥ في ٢٠٠٥ إلى ٠,٤٦ في عام ٢٠١٣، فقد سجلت بعض البلدان زيادات كبيرة ممّا يدل على ارتفاع مستويات تركيز صادراتها (الشكل ٦). وتواصل البلدان الأفريقية مساعيها لتحقيق التغيير الهيكلي بغرض اكتساب المرونة الاقتصادية، غير أن هذه المساعي يجب أن يرافقها استحداث مؤسسات وآليات وعمليات مناسبة ومبتكرة وفعالة لوضع السياسة الصناعية العامة.

٢٥ – ومنذ عام ٢٠١٤، يجتاح فيروس الإيبولا أجزاء من غرب أفريقيا. و أشد البلدان معاناةً من ويلاته هي ليبيريا وسيراليون وغينيا، وجميعها مصنفة في فئة اقل البلدان نموا، وقد كان للوباء آثار خطيرة عليها من بينها تباطؤ النشاط الاقتصادي وهبوط العائدات وارتفاع النفقات وحالات العجز المالي. والأهم من هذا وذاك هو أن هذه البلدان أبانت ضعف قدرة أفريقيا على الصمود في وجه الأزمات بل وافتقارها التام إلى المرونة في بعض الحالات.

الشكل ٦

مؤشر تركيز الصادرات في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣

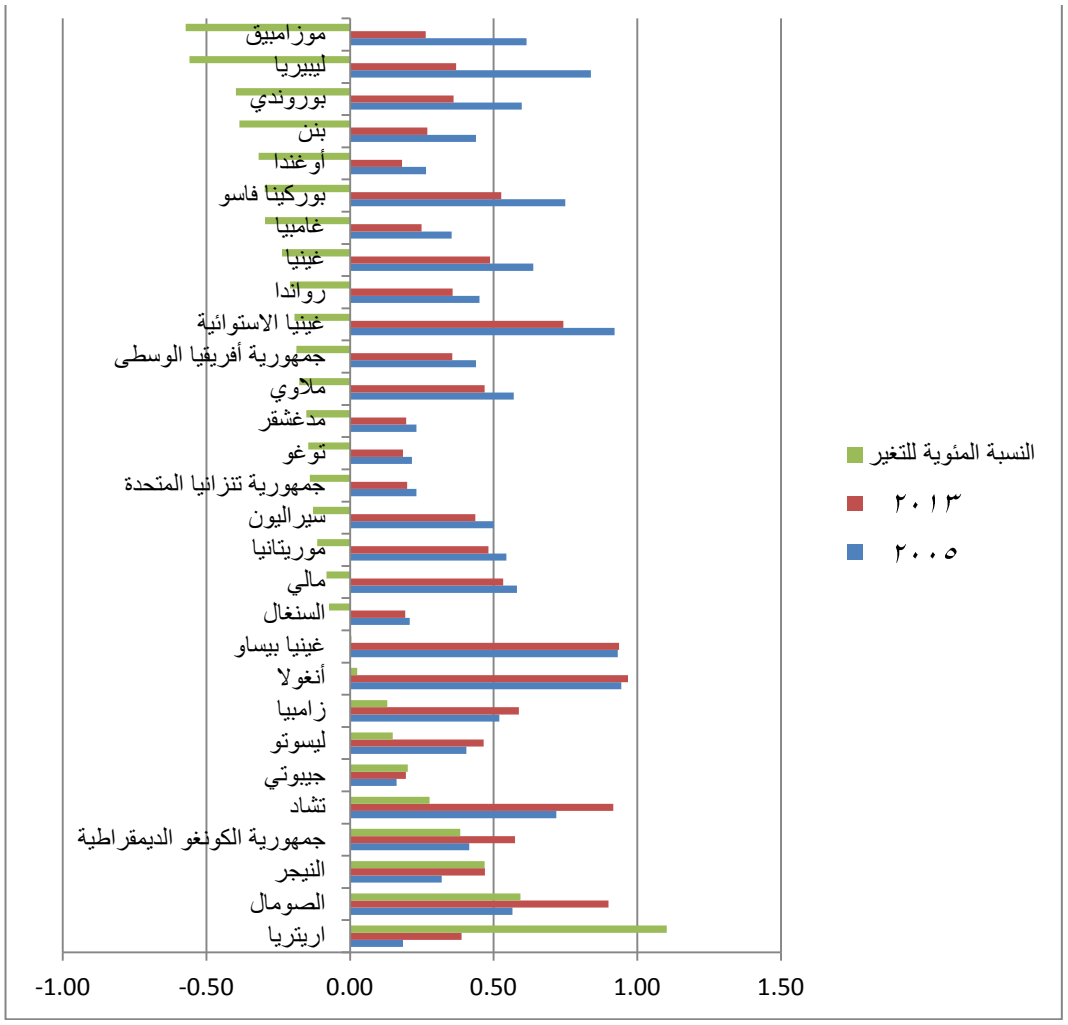

المصدر: UNCTAD, 2014.

٧ – تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

(أ) تعبئة الموارد الداخلية

٢٦ – زادت العائدات، عدا المِنح، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة من ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ (استناداً إلى أرقام ١٦ بلداً) إلى ١٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ (١٤ بلداً) غير أنها بقيت دون المستوى الذي سُجل في عام ٢٠٠٧ (٢٢ في المائة). وقد سجلت ليسوتو (٦١ في المائة استناداً إلى أحدث البيانات المتوفرة والمسجلة في عام ٢٠٠٨)، وغينيا الاستوائية (٤٨ في المائة)، وأنغولا (٤٠,٩ في المائة) وهي معدلات عالية جداً بينما سجلت سيراليون وإثيوبيا ومدغشقر أدنى المعدلات (دون ١٠ في المائة).

الشكل ٧
العائدات الحكومية، عدا المِنح، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

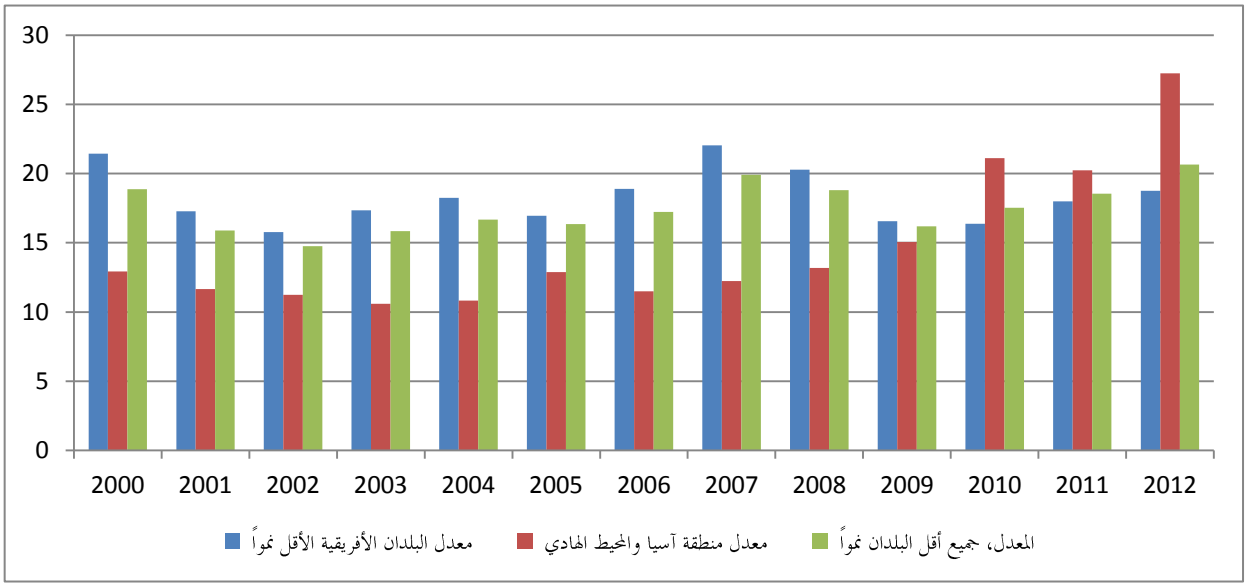

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى تقرير البنك الدولي ، ٢٠١٤ .

٢٧ - ويدل انخفاض المعدلات نسبياً على وجود قيود تحد من قدرة البلدان الأفريقية الأقل نمواً على تعبئة مواردها المحلية. بيد أن قدرة أقل البلدان الأفريقية نمواً على تعبئة الموارد المحلية قبل عام ٢٠٠٨ كانت أعلى من قدرة فئة اقل البلدان نموا ككل ومقارنةً بمتوسط منطقة آسيا والمحيط الهادئ. غير أن تلك التعبئة قد أُخفقت، منذ عام ٢٠١٠، في بلوغ المتوسط العام لأقل البلدان نموا، وفاقت البلدانُ الآسيوية متوسط البلدان الأفريقية الأقل نمواً ومتوسط أقل البلدان نمواً بصورة عامة (الشكل ٧).

الشكل ٨
الاتجاهات في المدخرات المحلية الإجمالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

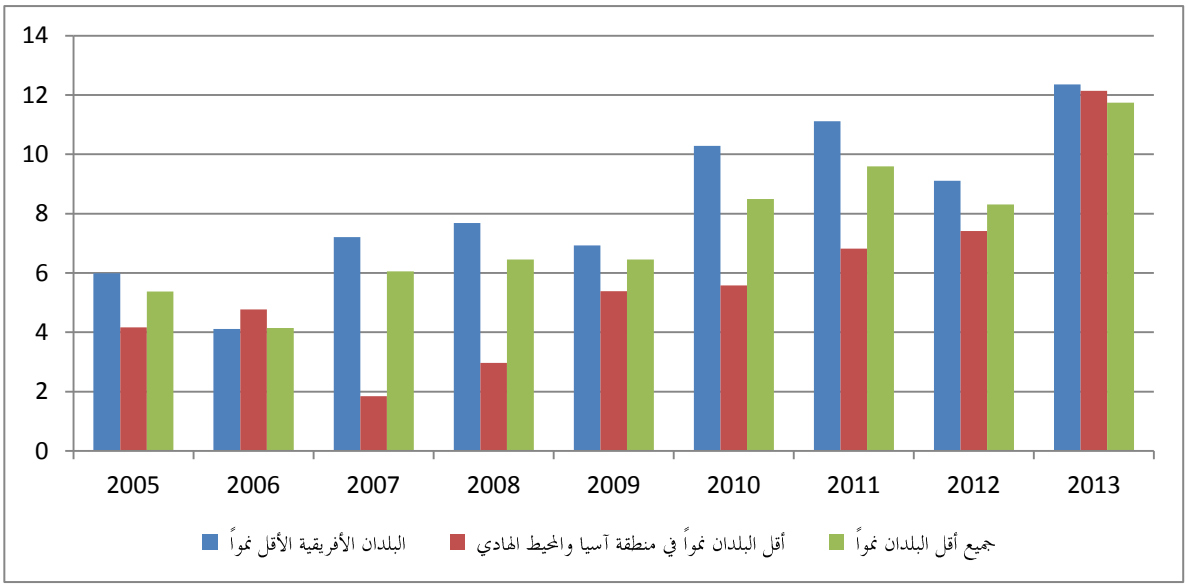

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى تقرير البنك الدولي ٢٠١٤.

٢٨ - ومنذ عام ٢٠٠٥، ظلت البلدان الأفريقية الأقل نمواً تسجل معدلا يزيد على متوسط معدل الادخار القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً أو ما يعادله. وارتفع الأداء بفضل تحقيق مدخرات كبيرة جدا في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة غينيا الاستوائية وأنغولا. وأثناء الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، زاد معدل الادخار القومي الإجمالي من ٤,٩ في المائة (٢٩ بلداً في عام ٢٠٠٥) إلى ٩,٥ في المائة (٢٢ بلداً في عام ٢٠١٣) بمتوسط يتراوح ما بين ٣٧,٧ في المائة في أنغولا كحد أعلى و ٥١,٩ في المائة في ليبيريا كحد أدنى. والواقع أن ستة بلدان سجلت، خلال تلك الفترة نفسها، معدلات إيجابية كبيرة للادخار القومي الإجمالي (وهي موريتانيا وأنغولا والسودان وجنوب السودان وغينيا الاستوائية وتشاد) بينما سجلت خمسة بلدان أخرى (هي بوروندي وجزر القمر وإريتريا وليبيريا وليسوتو) معدلات سلبية. وبعبارة أخرى، هناك فرق واضح بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبلدان الفقيرة إلى تلك الموارد أو البلدان الخارجة لتوها من نزاعات. وسيكون على البلدان الأفريقية الأقل نمواً أن تتخذ تدابير أشد صرامة لزيادة تعبئة مواردها بوسائل منها تقوية قدراتها في مجال إدارة الضرائب ووقف موجة التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج وتحسين قدرات المؤسسات المالية في مجال الوساطة.

(ب) المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٩ - لم يطرأ تغيير يُذكر منذ عام ٢٠٠٤ على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من لجنة المساعدة الإنمائية إلى اقل البلدان نموا وعلى الخصوص إلى البلدان الأفريقية منها. فبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، بلغ متوسط حصة اقل البلدان نمواً من المساعدة الإنمائية الرسمية ٢٠ في المائة وحصة البلدان الأفريقية الأقل نمواً ١٥ في المائة. وظل مستوى المدفوعات ثابتاً بمبلغ يناهز ٢٠ مليار دولار سنوياً (الشكل ٩).

الشكل ٩

حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة من لجنة المساعدة الإنمائية على مدى الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣، بمعدل الصرف الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢ (بملايين الدولارات)

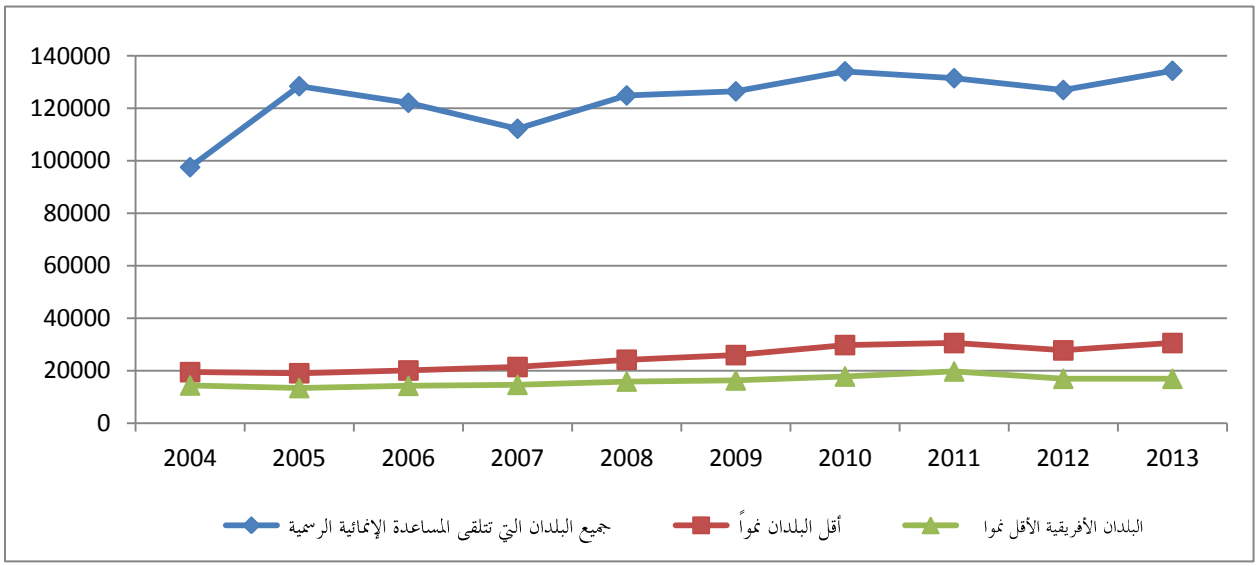

المصدر: OECD, 2014.

٣٠ - بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بالتقلب، مثلما يتبين من الشكل ١٠. فقد تراجع نمو المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً في عام ٢٠١٢ قياساً بما كان عليه في عام ٢٠١١. وبصفة عامة، زاد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية إلى جميع البلدان المتلقية في المتوسط بنسبة ٤,٢ في المائة سنوياً على مدى الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، بينما نما حجم تلك المساعدة المقدَّمة إلى مجموعة اقل البلدان نموا بنسبة ٥,٤ في المائة، في حين لم يتجاوز معدل نموها ٢,١ في المائة بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نمواً.

الشكل ١٠
حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة من لجنة المساعدة الإنمائية على مدى الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣ بمعدل الصرف الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢ (بملايين الدولارات)

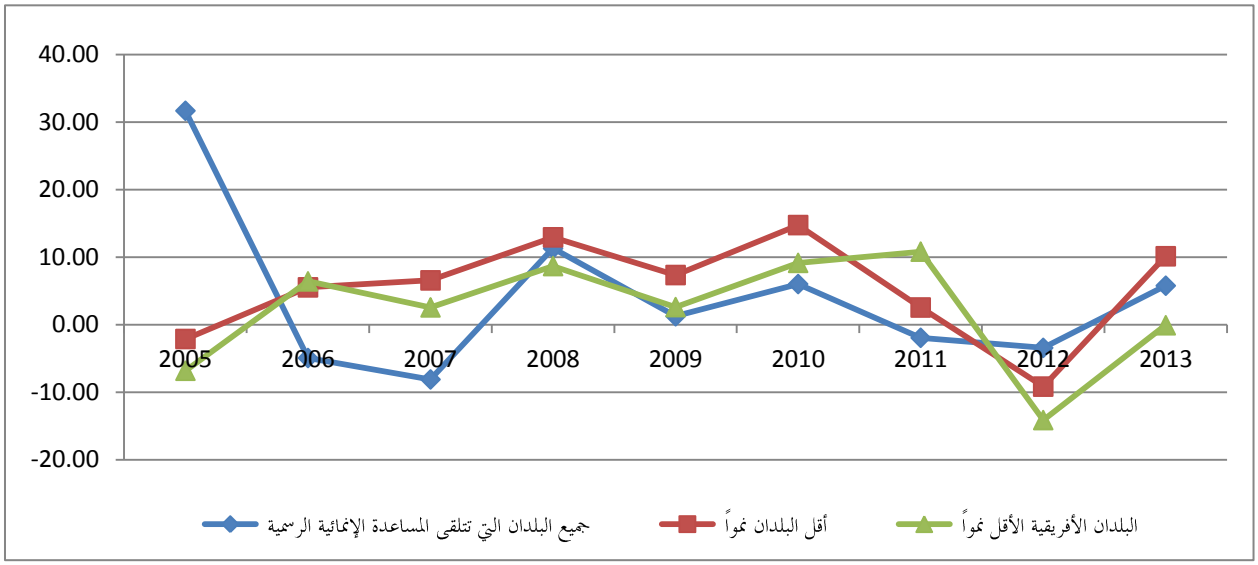

المصدر: OECD, 2014.

(ج) الديون الخارجية

٣١ - طرأ تحسن ملحوظ فيما يخص الديون الخارجية المتراكمة على البلدان الأفريقية الأقل نمواً. وتراجع حجم الديون المتراكمة، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، من ١١٢ في المائة (٣٠ بلداً) في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٥ في المائة (٣٠ بلداً) في عام ٢٠١٣. وقد حدث معظم ذلك التراجع في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. وهناك دلائل مقلقة على ارتفاع حجم الديون المتراكمة خلال السنوات الأخيرة. حيث شهدت عشرة بلدان زيادة في حجم ديونها الخارجية المتراكمة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، سجلت تسعة بلدان فقط مستويات منخفضة من الديون الخارجية (دون ٢٥ في المائة) بينما سجلت عشرة بلدان مستويات معتدلة من الديون الخارجية (ما بين ٢٦ و٥٠ في المائة). وتقتضي هذه التطورات رصد هذا المؤشر عن كثب في نخبة من البلدان الأفريقية الأقل نمواً. وتدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوجه خاص إلى تخفيف عبء الدين بشكل كبير عن البلدان المتضررة من الإيبولا.

(د) الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية

٣٢ - لقد شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية الأقل اتجاهاً نحو الارتفاع في السنين الأخيرة، حيث ارتفع بمعدل ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣. ففي عام ٢٠٠٤، كان هذا المعدل يبلغ ٤,٦ في المائة ثم ارتفع إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. والواقع أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً، من حيث قيمته المطلقة، قد ارتفع بما يزيد على الضِعف حيث كان يبلغ ٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ وارتفع إلى ١٧,٣ مليار في عام ٢٠١٣، بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة (انظر الجدول ١). ولكن التفاوت كبير بين البلدان الأفريقية الأقل نمواً، البالغ عددها ٣١ بلداً، التي تتوفر عنها بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً تتركز في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. فموزامبيق (٦,٦٩ مليار دولار) وغينيا الاستوائية (١,٩ مليار دولار) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٦٧ مليار دولار) وموريتانيا (١,٠١ مليار دولار) تتصدر قائمة البلدان التي يقصدها الاستثمار الأجنبي المباشر من بين البلدان الأفريقية الأقل نمواً. وشكّل

الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من ثلث ناتج ليبيريا المحلي الإجمالي على الأقل قبل أزمة الإيبولا، مما يعبّر عن ثقة المستثمرين الكبيرة في البلد.

٣٣ - وهناك اتجاه واضح نحو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالموارد، غير أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنغولا قد سجّل على العكس من ذلك رقماً سالباً كمتوسط سنوي (أي -١,٧ مليار بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣). وبعبارة أخرى، فاق حجمُ الاستثمارات المسحوبة من أنغولا حجم الاستثمارات التي تلقاها البلد عبر حدوده. وفي المجموع، بلغ صافي التدفقات إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً ١٢٢,٥ مليار دولار (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة) على مدى الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣. ويمثّل هذا المبلغ ٧٦ في المائة من مجموع الاستثمارات التي تلقتها مجموعة اقل البلدان نموا بأسرها، و٤٠ في المائة من مجموع الاستثمارات التي تلقتها أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، و ٢,٤ في المائة من المجموع الكلي لجميع البلدان النامية، ولكن ٠,٧ في المائة فقط من المجموع على الصعيد العالمي البالغ ١,٧ تريليون دولار (World Bank, 2014).

الجدول ١
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠١٣

٢٠١٣	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات إلى البلدان(ميزان المدفوعات، حاليا بدولارات الولايات المتحدة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات إلى البلدان (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
أنغولا	-٧ ١٢٠ ٠١٧ ٤٢٤	-٥,٧
بنن	٣٢٠ ٠٥٧ ٢٧٣	٣,٩
بوركينا فاسو	٣٧٤ ٣١٩ ٢٨٦	٣,٢
بوروندي	٦ ٨٨٤ ٨٠٧	٠,٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	٨٠٠ ٠٠٠	٠,١
تشاد	٥٣٨ ٤١٧ ٩٤٢	٤,٠
جزر القمر	١٣ ٩٣٥ ٣٩٩	٢,٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ٦٩٧ ٥٨٥ ٨٣١	٥,٢
غينيا الاستوائية	١ ٩١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢,٣
اريتريا	٤٣ ٨٥٩ ٠٠٠	١,٣
إثيوبيا	٩٥٢ ٩٥٩ ٧٠٠	٢,٠
غامبيا	٢٥ ٢٨٠ ٠٠٠	٢,٨
غينيا	١٣٥ ٣٣٠ ٠٠٠	٢,٢
غينيا-بيساو	١٤ ٥٠١ ٨٦٢	١,٥
ليسوتو	٤٤ ٨٩٥ ٥٣٣	١,٩
ليبيريا	٧٠٠ ٢٦٧ ٨٠٠	٣٥,٩
مدغشقر	٨٣٧ ٥٣٢ ٥١٩	٧,٩
ملاوي	١١٨ ٤٣٧ ٨٩٠	٣,٢
مالي	٤١٠ ٢٨٧ ٦٧٢	٣,٧
موريتانيا	١ ١٢٦ ٠٠٤ ٧٦٠	٢٧,١
موزامبيق	٦ ٦٩٧ ٤٢٢ ٤٣٢	٤٢,٨
النيجر	٦٣١ ٤٤٤ ٨٢٢	٨,٥
رواندا	١١٠ ٧٨٠ ٤٨٤	١,٥
سان تومي وبرينسيبي	١٠ ٥٩٤ ٣٤٥	٣,٤
السنغال	٢٩٨ ٢٥٦ ٧٢٠	٢,٠
سيراليون	١٤٤ ٠٨٩ ٨٤٦	٣,٥

السودان	٢ ١٧٩ ١١٦ ٥٤٤	٣,٣
جمهورية تترانيا المتحدة	١ ٨٧٢ ٣٩٢ ١١٥	٥,٦
توغو	٨٤ ٢٤٦ ٧٠٠	١,٩
أوغندا	١ ١٩٤ ٣٩٨ ٣٤٦	٥,٦
زامبيا	١ ٨١٠ ٩٠٠ ٠٠٠	٦,٨
أقل البلدان نموا في أفريقيا	١٧ ٢٩٦ ٠٩٢ ٢٠٤	٦,٤

المصدر: World Bank, 2014.

٨ - الحكم الرشيد على كافة المستويات

٣٤ - صدّق، حتى عام ٢٠١٣، معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً على عشرة صكوك على الأقل من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان البالغ عددها ١٧ معاهدة وبروتوكولا اختياريا. وتحديدا، وباستثناء تشاد وغينيا الاستوائية وإريتريا وغامبيا والصومال، فإن اقل البلدان نموا الأخرى قد وقّعت و/أو صدّقت جميعها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٢]. ويقف اعتماد هذه الاتفاقية شاهدا على التزامها بمكافحة الفساد وسوء الحكم وعلى توفر الإرادة اللازمة لذلك.

٣٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أداء دورها بوصفها إطاراً يتم ضمنَه الرصد الذاتي وإرساء الحكم الرشيد في البلدان التي انضمت إليها. وبحلول عام ٢٠١٥، يكون ٣٥ بلداً قد انضم إلى الآلية الأفريقية، ويكون ١٧ بلداً من تلك البلدان قد فرغ من إجراء تقييمه الذاتي. ومعظم أقل البلدان نمواً التي انضمت إلى الآلية الأفريقية قد انتهت من استعراضات الأقران التي تخصها أو هي في طور إجراء ذلك الاستعراض؛ في حين لم تكن البلدان الأخرى قد بدأت بعد في عملية الاستعراض (الجدول ٢). ومن العناصر الهامة التي تميز تصميم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران نهجُها الشمولي في تناول مسألة الحوكمة الذي يركّز على أربعة جوانب مواضيعية هي: الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والجانب المتعلق بالمؤسسات والجانب المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والواقع أن نتائج البلدان التي خضعت للاستعراض، وعددُها ١٧ بلداً، تقدّم تحليلاً مفصلاً ومتوازناً للوضع في كل بلد معني. ويعكف الاتحاد الأفريقي حالياً على إدماج الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في منظومته بصفتها كياناً مستقلاً بذاته، تقديراً منه لأهميتها، بعد قرار اعتمده رؤساء الدول الأفريقية خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٤.

الجدول ٢

مدى ما أحرزته أقل البلدان نمواً من تقدم فيما يخص الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

أقل البلدان نموا التي خضعت لاستعراض الأقران	أقل البلدان نموا التي شرعت في عملية استعراض الأقران	أقل البلدان نموا التي لم تشرع بعد في عملية استعراض الأقران
إثيوبيا	تشاد	أنغولا
أوغندا	جيبوتي	توغو
بنن	السنغال	غينيا الاستوائية
بوركينا فاسو	السودان	ملاوي
جمهورية تترانيا المتحدة	غابون	موريتانيا
رواندا	ليبيريا	النيجر
زامبيا		سان تومي وبرينسيبي
سيراليون		
ليسوتو		
مالي		
موزامبيق		

المصدر: African Peer Review Mechanism, 2014.

[٢] انظر الرابط التالي: https://treaties.un.org/pages/viewdetails.aspx?src=ind&mtdsg_no=xviii14&chapter=18&lang=en

٣٦ - يمثل قطاع الصناعات الاستخراجية إحدى أهم قنوات التدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج أفريقيا. وقد انضم ١٧ بلداً من اقل البلدان الأفريقية نموا إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية سعياً منها إلى تعزيز شفافية تدفقات الأموال المتأتية من الموارد الطبيعية. وقد انضمت ستة من هذه البلدان (وهي بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والنيجر وتترانيا وزامبيا) إلى مشروع رائد يتعلق بالملكية النفعية يتكون من مجموعة اثني عشر بلداً. ويرمي المشروع إلى تقاسم المعلومات مع المواطنين بشأن ملكية الشركات الناشطة في مجال الصناعات الاستخراجية في بلدانهم والمنتفعين منها، وذلك عن طريق كشف هويات المالكين الحقيقيين لتلك المشاريع. ويؤمَل أن يؤدي تنفيذ هذا المشروع الرائد إلى وضع إجراء يطبَّق على نطاق واسع للإبلاغ عن الملكية النفعية.

٣٧ - وحافظت اقل البلدان الأفريقية نموا على معدل متوسط في مؤشر تخصيص الموارد، الذي وضعته المؤسسة الدولية للتنمية، تراوح ما بين ٣,٢١ و٣,٢٤ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣. ويُستخدم ذلك المؤشر لتحديد مدى أهلية البلدان لاقتراض أموال من المؤسسة الدولية للتنمية بالاستناد إلى تشكيلة من مؤشرات الحكم مستمدة من تقييم السياسات والمؤسسات القطرية الذي يضعه البنك الدولي. ويضع المعدل الذي سجلته اقل البلدان الأفريقية نموا هذه البلدان في منتصف الطريق بين المؤشرين الأدنى والأعلى (بين ١ كأدنى حد و٦ كأعلى حد). ويدل هذا بالفعل على تسجيل أداء متوسط يستند إلى مجموعة من مؤشرات الحكم في مجالات الإدارة *الاقتصادية* وإدارة ومؤسسات القطاع العام والسياسات الهيكلية والسياسات الرامية إلى تحقيق الإدماج والإنصاف الاجتماعيين. وأثناء الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، تراوح متوسط المِنح التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية ما بين ٤١ مليون دولار و٥٣ مليون دولار، باستثناء عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ عندما كان المتوسط يقل عن ٣٠ مليون دولار. ومع ذلك، كانت مِنح المؤسسة الدولية للتنمية أعلى من صافي ما تقرضه المؤسسة المالية الدولية (الشكل ١١)، وهو أمر يصب في مصلحة أقل البلدان نمواً نظراً لأن المؤسسة الدولية للتنمية لديها صندوق إقراض ميسَّر يمكن للبلدان الفقيرة أن تستدين منه بدون فوائد.

الشكل ١١

التدفقات الخاصة غير المضمونة لمؤسسة التمويل الدولية، ومنح المؤسسة الدولية للتنمية ومؤشر تخصيص الموارد الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣

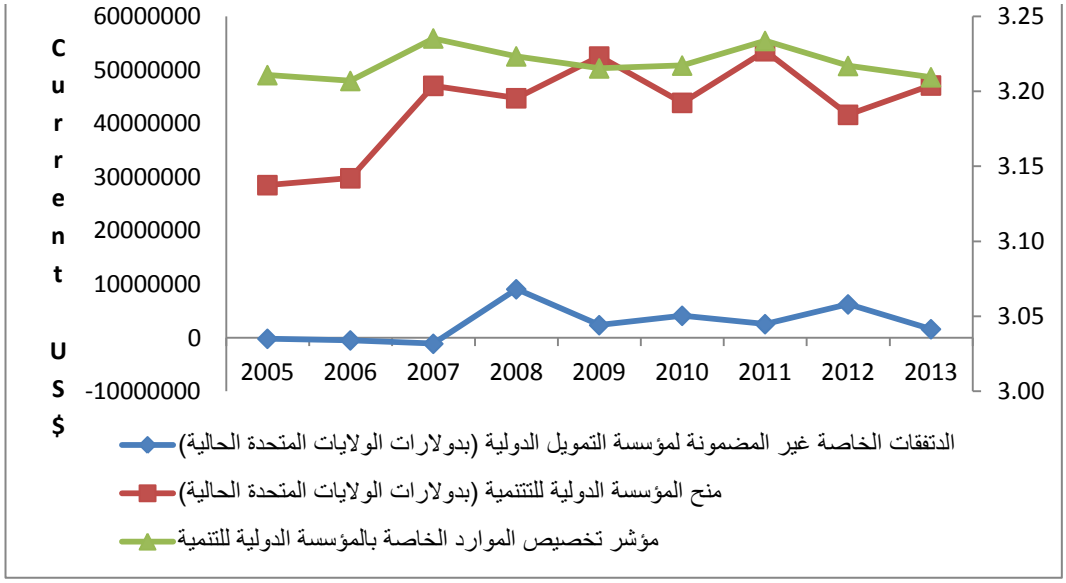

المصدر: World Bank, 2014

ثالثاً – التقدم الذي أُحرز في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس

٣٨ – من أجل الحصول على التزكية للخروج من *فئة* أقل البلدان نمواً، تجب تلبية معايير معينة للأهلية في استعراضين متتاليين. وتمثلت عتبات الخروج من تلك الفئة في عام ٢٠١٥ في ما يلي:

- الدخل الإجمالي القومي للفرد ١ ٢٤٢ دولاراً فما فوق (٢ ٤٨٤ دولار بالنسبة لقاعدة الدخل فقط).
- مؤشر الأصول البشرية: ٦٦ نقطة أو أعلى.
- مؤشر الضعف الاقتصادي: ٣٢ نقطة أو أدنى.

٣٩– وهناك في الوقت الحاضر عشرة بلدان مؤهلة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً بالاستناد إلى المقاييس الخاصة لعام ٢٠١٥. ومن المقرر أن يخرج اثنان من تلك البلدان (هما فانواتو وغينيا الاستوائية) في عام ٢٠١٧. ووحدها نيبال هي التي تستوفي معايير الخروج المتعلقة بمؤشر الضعف الاقتصادي. غير أن أهلية غينيا الاستوائية وأنغولا تستند إلى معايير الدخل فقط. وقد استوفت سان تومي وبرينسيبي معياري الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية لأول مرة في عام ٢٠١٥، وستكون مؤهلة للخروج من هذه الفئة إذا ما استوفت المعيارين مرة ثانية في الاستعراض الذي تجريه لجنة سياسات التنمية كل ثلاث سنوات.

الجدول ٣
أقل البلدان نمواً المؤهلة للخروج من هذه الفئة

	الدخل القومي الإجمالي	**الدليل القياسي للأصول البشرية**	**مؤشر الضعف الاقتصادي**	**الأهلية**
نيبال				الدليل القياسي للأصول البشرية، مؤشر الضعف الاقتصادي
بوتان				الدخل القومي الاجمالي، الدليل القياسي للأصول البشرية
جزر سليمان				الدخل القومي الاجمالي، الدليل القياسي للأصول البشرية
سان تومي وبرينسيبي				الدخل القومي الاجمالي، الدليل القياسي للأصول البشرية
تيمور ليشتي				الدخل القومي الاجمالي فقط
أنغولا				الدخل القومي الاجمالي فقط
كيريباتي				الدخل القومي الاجمالي، الدليل القياسي للأصول البشرية
توفالو				الدخل القومي الاجمالي، الدليل القياسي للأصول البشرية
فانواتو				الدخل القومي الاجمالي، الدليل القياسي للأصول البشرية
غينيا الاستوائية				الدخل القومي الاجمالي فقط

المصدر: Committee for Development Policy, 2015

١ – معيار الدخل القومي الإجمالي

٤٠ – سجّلت ثماني بلدان أفريقية من أقل البلدان نمواً[٣] دخلاً قومياً إجمالياً للفرد يساوي أو يتجاوز العتبة المحددة للخروج من القائمة لعام ٢٠١٥ وقدرها ١ ٢٤٢ دولاراً. ويوجد ضمن هذه *المجموعة* بَلدان (هما غينيا الاستوائية وأنغولا) يزيد الدخل القومي الإجمالي لديهما عن ضِعف تلك العتبة (أي، ٢ ٤٨٤ دولاراً) وهو ما يؤهلهما للخروج من فئة أقل البلدان نمواً بالاستناد فقط إلى معايير الدخل القومي الإجمالي. وقد زكّت اللجنة المعنية بسياسات التنمية غينيا الاستوائية للخروج من تلك الفئة خلال الاستعراض الثلاثي السنوات الثاني الذي أجرته في عام ٢٠١٢. أما أنغولا فقد استوفت معايير الدخل القومي الإجمالي للمرة الثانية في عام ٢٠١٥ وقد تزكيها اللجنة المعنية بسياسات التنمية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وقد استوفت سان تومي وبرينسيبي معيار الدخل الوطني الإجمالي بتجاوز عتبة ١ ٢٤٢ دولار. وبجمعه مع مؤشر الأصول البشرية، تصبح مؤهلة للمرة الأولى للخروج من هذه القائمة، وهو ما يجعلها البلد الأفريقي الوحيد الذي يستوفي معيارين من معايير الخروج.

٢ – معيار مؤشر الأصول البشرية

٤١– بلغ معدل مؤشر الأصول البشرية لدى اقل البلدان الأفريقية نمواً ٤٥,١١ نقطة على مدى الفترة ٢٠١١–٢٠١٣، وهو معدل يقل بكثير عن العتبة المحددة للخروج من فئة اقل البلدان نمواً المحددة بـــ ٦٦ نقطة. ويشكّل الخروج بناءً على الاستجابة لمعيار مؤشر الأصول البشرية تحدياً بالنسبة لهذه البلدان. فثروتها من الموارد الطبيعية هي التي دعمت خروجها وبالتالي فإنها حققت ما حققته استناداً بالأساس إلى معيار الدخل. وحتى بعد انتهاء عملية الخروج أو خلالها، ظل تحسُّن مؤشر الأصول البشرية بطيئاً. فبوتسوانا التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٤ سجلت مع ذلك مؤشر أصول بشرية بلغ ٦٤,٤ نقطة في عام ٢٠٠٦ بينما سجل كل من غينيا الاستوائية وأنغولا مؤشر أصول بشرية منخفضاً نسبياً حيث بلغ ٤٣ نقطة بالنسبة لغينيا الاستوائية و٣١,٦ نقطة بالنسبة لأنغولا في عام ٢٠١٢.[٤] وتكشف التقديرات الأخيرة عن تحسُّن مؤشر الأصول البشرية لدى أنغولا (٤١,٩ نقطة) ولدى غينيا الاستوائية (٥٤,٨ نقطة) ولكنه لا يزال دون العتبة المحددة للخروج المقررة وهي ٦٦ نقطة. غير أن سان تومي وبرينسيبي استوفت معايير الأصول البشرية، بدرجة ٧٧,٤.

٤٢ – ومع أن التحليل لم يأخذ البيانات المتعلقة بعام ٢٠١٤ في الحسبان، فإن مناقشة الأثر الذي يرجَّح أن يخلفه فيروس الإيبولا على مؤشر الأصول البشرية تستحق الاهتمام نظراً إلى أن اثنين من الدلائل التي يتكون منها مؤشر الأصول البشرية يستندان إلى الصحة (وفيات الأطفال دون سن الخامسة) والتغذية (نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية).

٣ – معيار مؤشر الضعف الاقتصادي

٤٣ – بالاستناد إلى بيانات عام ٢٠١٢، لا يزال مؤشر الضعف الاقتصادي مرتفعاً في اقل البلدان الأفريقية نموا، حيث بلغ معدله ٤٤,٩ نقطة مقارنة بالعتبة المحددة للخروج المحددة في ٣٢ نقطة. وعلى سبيل المقارنة، بلغ معدل مؤشر الضعف الاقتصادي في البلدان الأفريقية التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً ٣١,٣ نقطة، الأمر الذي يُظهر فجوة كبيرة يجب على أقل البلدان نمواً سدها بهدف تلبية متطلبات مؤشر الضعف الاقتصادي. أما البلدان المتصدرة من حيث الأداء من بين اقل البلدان الأفريقية نموا فهي غينيا وتترانيا وإثيوبيا وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتراوح مؤشراتها ما بين ٢٨,٦ و٣٥,٤.

٤٤ – وعلى العموم، تعتمد اقل البلدان الأفريقية نموا اعتماداً شديداً على صادرات الموارد المعدنية والسلع الأساسية. لذا، فإن انخفاض سعر النفط مثلاً قد يفضي إلى انخفاض عائداتها من الصادرات ومعدلات نموها الاقتصادي. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تراجعت أسعار النفط العالمية بأكثر من النصف حيث انخفضت من نحو ١١٠ دولار للبرميل في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل حالياً. ومن جهة أخرى، قد يعود هذا الوضع بالنفع على البلدان المستوردة الصافية للنفط حيث سيؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات. وبالمثل، تراجع السعر العالمي لركاز الحديد بنسبة ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٤ ولم

[٣] موريتانيا وزامبيا وليسوتو وسان تومي وبرينسيبي والسودان وجيبوتي وأنغولا وغينيا الاستوائية.
[٤] انظر الرابط التالي: http://esango.un.org/sp/ldc_data/web/StatPlanet.html .

يشهد هذا التوجه أي تراجع منذ بداية عام ٢٠١٥. ومن أقل البلدان نمواً التي تضررت بصورة مباشرة من هذا الأمر غينيا وسيراليون حيث إن غينيا على وشك البدء في استغلال احتياطاتها الهائلة من ركاز الحديد بينما تعتمد سيراليون اعتماداً شديداً على هذا المورد في صادراتها ونموها.

٤٥ - وفيما يخص الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، تُعَد غينيا الاستوائية وأنغولا أقرب بلدين من اقل البلدان الأفريقية نموا إلى إعادة النظر في وضعهما. وعلى الرغم من هذه الآفاق المشرقة، تجدر الإشارة إلى أن كلا البلدين سجلا معدلا منخفضا فيما يتعلق بمؤشر الضعف الاقتصادي هو ٤٣,٧ و٣٩,٥ نقطة بالنسبة لغينيا الاستوائية و٥١,٣ و٣٩,٥ نقطة بالنسبة لأنغولا في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ على التوالي. وقد يضر الانخفاض الأخير في أسعار النفط، الذي يعتمد عليه البَلدان بشدة، بحظوظهما في تحقيق انتقال سلس للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

رابعاً - أثر مرض فيروس الإيبولا على أقل البلدان نمواً

٤٦ - مع تفشي الإصابة بفيروس الإيبولا في غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة، فإن احتمالات تدهور الأداء بالنسبة لجميع المعايير الثلاثة المحددة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً مرتفعة على الأقل بالنسبة للبلدان الثلاثة الأكثر تضرراً من تفشي الفيروس من بين بلدان هذه الفئة وهي غينيا وليبيريا وسيراليون.

٤٧ - وبصفة عامة، أضرت أزمة الإيبولا بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان، ولا سيما بالإنتاج الزراعي والاستهلاك والاستثمارات والعائدات الحكومية والخدمات الصحية والتعليم والعمالة والسياحة وإنتاج صناعة التعدين وتوسيع استغلال المناجم والواردات والصادرات والتضخم وميزان المدفوعات وعجز الميزانية والأمن القومي والشخصي. فجميع هذه العناصر قد تدهورت وستواصل تدهورها ما لم تُنفَّذ استراتيجيات لتحقيق التعافي الفوري.

٤٨ - وستؤدي الأزمة إلى انخفاض الدخل القومي الإجمالي في البلدان المتضررة نتيجة الهبوط المتوقع في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠١٤ بمعدل يتراوح ما بين نقطتين وخمس نقاط. وقد أعيدَ النظر نزولاً أيضاً في التوقعات الأولية لعام ٢٠١٥ حيث تتوقع السلطات الليبيرية أن يتحقق سيناريو معدل النمو الصفري ويتوقع البنك الدولي معدلات نمو سالبة لغينيا وسيراليون. وبالإضافة إلى الخسائر الهائلة في الأرواح، أضر تفشي الفيروس بنشاط الإنتاج. فالعاملون، بمن فيهم صغار المزارعين والنساء والمدرسون في المدارس الخاصة، لم يحصلوا على أجورهم أثناء تفشي المرض عندما كانت المدارس مغلقة. وأضر تراجع النشاط الاقتصادي بقطاع السياحة مما أدى إلى تسريح العاملين في قطاعي الترفيه والفندقة الفرعييْن. وأدى تدني المداخيل، بسبب وفاة أفراد من الأسرة وإغلاق الأسواق والمدارس، إلى الحد من التجارة عبر الحدود وإلى انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب حالات الحجر الصحي والخوف من المرض، وقد أثرت هذه العوامل مجتمعة سلباً على سبل المعيشة. وفضلاً عن ذلك، كان لأزمة الإيبولا آثار كارثية على قدرات الرابطات القروية للادخار والإقراض وقدرات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على توليد الدخل.

٤٩ - ويشمل المؤشر الفرعي المتعلق بالصدمات، وهو جزء من مؤشر الضعف الاقتصادي، الصدمات الناجمة عن التعرض لكوارث طبيعية وتقلب الإنتاج الزراعي والصادرات من السلع والخدمات. ومن المرجح أن تؤثر أزمة الإيبولا على مؤشر الضعف الاقتصادي من خلال تأثيرها على استقرار الإنتاج الزراعي والصادرات.

٥٠- وفي البلدان الثلاثة المذكورة جميعها، ألحقت أزمة الإيبولا ضرراً بالغاً بالزراعة على صعيد الاستهلاك الداخلي وعلى صعيد التصدير معاً. وخُفّضت توقعات نمو الإنتاج الزراعي لموسم ٢٠١٤ بنقطتين مئويتين على الأقل لكل بلد من البلدان الثلاثة. وتعد آثار المرض في المناطق الأكثر تضررا منه أشد بكثير مما توحي به الأرقام الوطنية، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الأرز واستهلاكه.

٥١ - ولقطاع التعدين أهمية إستراتيجية بالنسبة للبلدان الثلاثة جميعها نظراً إلى مساهمته في الصادرات وفي النمو الاقتصادي. وقد شهد القطاع بعض حالات الإغلاق القصيرة الأمد بسبب الهستيريا الناجمة عن تفشي الإيبولا، بيد أنه يمكن أيضاً أن تحدث آثار أطول أمداً بسبب سلوك بعض أهم الفاعلين في القطاع. ففي سيراليون، أشهرت شركة لندن

للتعدين (London Mining)، وهي من أكبر المستثمرين في البلد، إفلاسها بعد إخفاقها في الحصول على التمويل بسبب الشواغل المرتبطة بالإيبولا وتفاقم الوضع بسبب انخفاض أسعار ركاز الحديد. واضطرت شركة آرسيلور ميتال إلى إبطاء عملية توسيع أنشطتها في ليبيريا، التي تقدَّر كلفتها بمليار و٧٠٠ مليون دولار، بسبب انسحاب المتعاقدين معها من الباطن، وجمّدت شركة ريو تِنتو عملية بناء مشروع سيماندو في غينيا، وهو استثمار يقدَّر بـــ٢٠ مليار دولار.

٥٢ - وسيمتد أثر الأزمة الضار بسبل العيش ليعم القطاعات الاجتماعية، حيث سيضر خصوصاً بالحالة التغذوية لشرائح عريضة من السكان. وهو الأمر الذي ستكون له تداعيات على مؤشر الأصول البشرية.

٥٣ - وفي البلدان المتضررة، لا بد أن تكون معدلات مؤشر الأصول البشرية المسجلة في عام ٢٠١٤ قد تدهورت حيث ألحق المرض ضرراً بالغاً بالتغذية والصحة. وساهم فيروس الإيبولا بشكل كبير في انعدام الأمن الغذائي لأنه حد من النشاط الزراعي ومن توفُّر نظام غذائي متوازن ومن فرص الحصول عليه. وتذهب التقديرات إلى أن الفيروس قد دفع أكثر من ٥٠٠ ألف شخص إلى العيش في ظل انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٤،[٥] وهذا الرقم مرشَّح للارتفاع في أوائل عام ٢٠١٥ (ECA, 2015). ومن شأن هذا الوضع أن يفاقِم انتشار سوء التغذية في هذه البلدان حيث إن ما يقارب ٣٠ في المائة من السكان يعانون بالفعل من نقص التغذية (في ليبيريا، ٢٨,٦ في المائة وفي سيراليون ٢٩,٤ في المائة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣) ويعاني ما يقارب ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن (١٥ في المائة في ليبيريا و١٩,٩ في المائة في سيراليون) (IFPRI et al., 2014). ومن المرجح أيضاً أن ترتفع نسبة وفيات معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وقد وضع الإيبولا ضغطاً شديداً على مرافق الرعاية الصحية في البلدان المتضررة منه لدرجة أن العديد منها قد توقف عن العمل تماما. وهو ما أجبر العديد من النساء الحوامل على الولادة في بيوتهن وحرم الأطفال من التطعيم ومن الرعاية الصحية الأساسية. وفي سيراليون، قدرت وزارة الصحة أنه في حين يفوق عدد الأطفال الذين يموتون جراء الإصابة بأمراض يمكن الشفاء منها كالملاريا والإسهال بكثير عدد الأطفال الذين يموتون بسبب الإصابة بالإيبولا، فإن نسبة كبيرة من هذه الوفيات (٥٠ في المائة) هي نتيجة رد سلوكي على المرض يمكن أن يوصف بـــ"رُهاب الإيبولا" ومن أنواع السلوك تلك إعراض المصابين بأمراض يمكن علاجها عن التماس العلاج في المرافق الطبية بسبب الخوف من الإيبولا (Sierra Leone Ministry of Health and Sanitation, 2014).

٥٤ - وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، ساهمت الأزمة أيضاً في صرف الإنفاق عن الاستثمار والمشاريع الإنمائية وتحويله إلى جهود التصدي للمرض، وهو أمر قد تكون له آثار بعيدة المدى على النمو الاقتصادي وعلى الأداء فيما يتعلق بمؤشري الضعف الاقتصادي والأصول البشرية.

٥٥ - ومن أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم الأزمة قصورُ القدرات المالية والبشرية داخل كل بلد، ممّا جعل التصدي للمرض مرهوناً بتوفر الدعم الدولي. ويدل هذا الاعتماد الشديد على الدعم الخارجي أيضاً على الضعف الاقتصادي وهو نتيجة انخفاض العائدات والدخل القومي الإجمالي وانخفاض الصادرات. وينبغي لجميع اقل البلدان الأفريقية نموا أن تستخلص الدروس من هذه الأزمة وأن تبذل الجهود اللازمة لتحسين قدراتها الداخلية على تعبئة الموارد. كما يجب التعجيل ببذل الجهود من أجل إحداث تحول اقتصادي وهيكلي بهدف تقوية القدرة على التعافي من الصدمات الاقتصادية والصدمات المتعلقة بالصحة العامة.

[٥] ١٧٠ ٠٠٠ نسمة في ليبيريا و١٢٠ ٠٠٠ نسمة في سيراليون و٢٣٠ ٠٠٠ نسمة في غينيا.

المراجع

African Development Bank and others (2011). *African Economic Outlook 2011*. Available from http://www.afdb.org/en/knowledge/publications/african-economic-outlook/african-economic-outlook-2011/.

African Union (2015). 24th AU summit ends with strong call for women empowerment in Africa as a step towards achieving the goals of Agenda 2063. Available from http://summits.au.int/en/24thsummit/events/24th-au-summit-ends-strong-call-women-empowerment-africa-step-towards-Agenda-2063, retrieved 10 February 2015.

African Peer Review Mechanism (2014). Member countries. Available from http://aprm-au.org/aprm-map.

Economic Commission for Africa and others (2014). *Assessing progress in Africa toward the Millennium Development Goals*. Addis Ababa.

Economic Commission for Africa, African Union Commission and African Development Bank (2013). *Assessing Regional Integration in Africa: harmonizing policies to transform the trading environment*. Addis Ababa.

Economic Commission for Africa (2015). *Socioeconomic impacts of Ebola on Africa*. Addis Ababa.

Food and Agriculture Organization (2014). Government expenditure on agriculture. Experimental series. Available from http://www.fao.org/economic/ess/ess-economic/expenditure/en/.

_____(2015). Government expenditure on agriculture – database. Retrieved 10 February 2015.

International Food Policy Research Institute, Welt Hunger Hilfe and Concern Worldwide (2014). Global Hunger Index: The Challenge of Hidden Hunger. Washington, D.C.

Organization for Economic Cooperation and Development (2014). OECDstat. Available from http://stats.oecd.org/?lang=en&SubSessionId=b9a56b26-e9dc-492f-b4be-6158b279df68&themetreeid=- retrieved 27 January 2015.

Sierra Leone Ministry of Health and Sanitation (2014). Sierra Leone Health Facility Survey 2014: Assessing the Impact of the EBOLA Outbreak on Health Systems in Sierra Leone. Survey conducted 6-17 October 2014. Freetown. 3 December 2014.

United Nations Conference on Trade and Development (2014). UNCTADstat. Available from http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.

_____(2010), *The Least Developed Countries Report. Towards a New International Development Architecture for LDCs*. Geneva.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2015). UNESCO Institute for Statistics Database, retrieved 22 January 2015.

United Nations, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries, and Small Island Developing States (2014), The State of Least Developed Countries 2013. Follow-up of the Implementation of the Istanbul Programme of Action for the Least Developed Countries. Special Theme on Extreme Poverty Eradication in the Least Developed Countries and the Post-2015 Development Agenda.

United Nations, Statistics Division (2014). Millennium Development Goals Indicators. Available from http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx, retrieved 16 January 2015.

World Food Programme (2013). The state of school feeding world wide 2013, retrieved 9 February 2015.

World Bank (2014). World Development Indicators Database, retrieved 27 January 2015.

_____(2014). World Bank data: WBI. Available from http://databank.worldbank.org/data/home.aspx retrieved on 12 February 2015.

_____(2014b). Reducing Poverty and Investing in People: The New Role of Safety Nets in Africa. Washington, D.C. Available from www.worldbank.org/en/region/afr/publication/the-new-role-of-safety-nets-in-africa.